تهديد بطرد شركة استراليّة لمخالفتها معايير العمل

عرض عراقي على طريقة الدفع بالآجل لشراء مشتقّات نفطيّة من باكستان

□ بغداد / متابعة المدى

عامل في حقل نفطي... ارشيف

أعلنت الحكومة الباكستانية أن العراق قدم لها عرضاً يتضمن تسهيلات للدفع بالآجل لشراء مشتقاته النفطية، وكشفت عن قرب إرسال وفد إلى العراق للتفاوض بشأن العقد، فيما أكدت سعيها إلى تطوير مصافيها لاستيعاب النفط العراقي الخام.

وقال المساعد الخاص لرئيس الوزراء الباكستاني لشؤون النفط والموارد الطبيعية عاصم حسين في مؤتمر صحافي بحسب (السومرية نيوز) : إن الحكومة الباكستانية تلقت عرضا من نظيرتها العراقية لشراء المشتقات النفطية"، مبيناً أن "العرض يتضمن دفع المبالغ المستحقة على دفعات طويلة الأمد .

وأضاف حسين أن بلاده سترسل قريباً "وفداً إلى العراق للتفاوض بشأن العقد"، فيما لفت إلى أنه "سيتوجب على الحكومة الباكستانية تطوير مصافيها أو شراء مصاف جديدة لتصفية النفط العراقي".

وأوضح حسين أن "المصافي الحالية مخصصة للنفط الذي يحتوي على نسبة منخفضة من مادة الكبريت"، مشيراً إلى أن "هذه الخطوة ستوفر على ميزانية الدولة بين ٢٠ و٣٠ مليون دولار سنوياً".

ويعلق مراقبون على أهمية توقيع باكستان مع العراق لشراء النفط في دعم قطاع الكهرباء الذي يعاني من تراجع كبير منذ مدة، بسبب الديون المستحقة على باكستان لشركات النفط، خصوصاً أن الدولة تعتمد بشكل كبير على النفط لتوريد الطاقة.

وكان السفير العراقي في باكستان أعلن، في ٢٥ آب ٢٠١١، عن استعداد العراق لإمداد الأخيرة بالنفط بهدف مساعدتها على مواجهة أزمة الطاقة، مؤكداً أنه يسعى إلى جعلها شريكاً تجارياً "أساسياً"، فيما أشار إلى أن العراق يقدم فرصاً استثمارية عديدة في مجالات البناء والصناعة والتعليم، فضلاً عن القطاعات الأخرى التي يمكن للمستثمرين الباكستانيين الاستفادة منها.

وكانت الحكومة العراقية طرحت عام ٢٠٠٩ فرص استثمار أمام الشركات الباكستانية في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والإسمنت وزراعة الأرز وصناعة السكر، في وقت كانت فيه السفارة الباكستانية في العراق مغلقة على خلفية وقوع سلسلة اختطافات، ومقتل مهندس باكستاني، قبل أن تقرر إعادة فتح القنوات الدبلوماسية في آب ٢٠١١ وتعين شاه محمد جمال سفيراً جديداً.

يذكر أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذكرت في تقرير عام ٢٠٠٧ أن أكثر من ١٥٠ لاجئا عراقيا يعيشون في باكستان، قدموا إليها معظمهم عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج، فيما يعانون أوضاعاً صعبة كحال أمثالهم الذين لجأوا إلى دول أخرى كسوريا والأردن ولبنان وغيرها.

في غضون ذلك هدد العراق بطرد شركة لايتن القابضة المحدودة الاسترالية خارج البلد في حال ثبوت تورطها بتجاوزات مالية أو أخطاء، ما سيحظر عليها العمل في حقول النفط والغاز ، وسط تحقيق تجريه الشرطة الفيدرالية الاسترالية بشأن الشركة، طبقا لما ذكرت مجلة فايننشال الاسترالية.

وقالت المجلة ان الشركة كانت قد ذكرت في وقت سابق من الاسبوع الجاري، انها تعمل مع الشرطة الفيدرالية الاسترالية بشأن تحقيق في مدفوعات ربما اعطتها شركة لايتون اوفشور التابعة لها في امور تتصل بصادرات نفطية من العراق.

واضافت المجلة ان نائب مدير العقود والتراخيص النفطية بوزارة النفط صباح الساعدي، ابلغ الشرطة الاسترالية الفيدرالية ان عقود لايتن الحالية وتأهلها للاشتراك في تقديم عطاءات مستقبلا قد تتعرض للتهديد اذا ظهر اي دليل على ارتكابها أخطاء.

ونقلت المجلة عن الساعدي قوله ان "العراق عمل جاهدا على اقامة صناعة شفافة في مجال النفط والغاز وهذه المزاعم تبرهن على احداث ضرر كبير جدا لسمعتنا العالمية."

واضاف: "لا اريد ان استبق الحكم الذي قد يتوصل اليه التحقيق الا اننا بالتأكيد نتوقع من شركات عالمية مثل لايتن ان تضبط اداءها على افضل المعايير العالمية."

وشدد على ان "اي شيء أدنى من ذلك لا مكان له في صناعتنا هنا في العراق."

الى ذلك قال مدير عام شركة نفط ميسان علي معارج إن الشركة تسعى إلى رفع معدلات إنتاج النفط الخام في حقولها العاملة إلى مليون برميل يوميا.

وأشار معارج في تصريح صحفي إلى أن شركات أجنبية تنفذ مشاريع تطوير حقول ميسان والحلفاية ونور والعمارة في إطار عقود الخدمة، حيث تم حفر ١٣ بئرا في حقل الحلفاية النفطي ومن المتوقع أن يصل إنتاج الحقل إلى ٧٠ ألف برميل يوميا نهاية حزيران يونيو القادم كمرحلة أولى.

وقال مدير عام شركة نفط ميسان إن الإنتاج المستهدف ضمن عقد تطوير حقل الحلفاية هو ٥٣٥ ألف برميل يوميا حتى نهاية عام ٢٠١٦، وأشار إلى أن الشركة تهدف إلى رفع سقف الإنتاج في حقول ميسان والبزركان والفكة وأبو غرب إلى ٤٥٠ ألف برميل يوميا فضلا عن السعي لاستثمار حقول النفط غير المستكشفة في الدجيلة والمواقع الأخرى لزيادة حجم الإنتاج النفطي.

العراق يعاقب شركة أكسون موبيل بسبب صفقتها مع كردستان

□ ترجمة/ عبد الخالق علي

بعد اصدار سلسلة من التهديدات ضد شركة اكسون موبيل الاميركية بسبب توقيعها اتفاقية اولية للعمل في اقليم كردستان، قررت وزارة النفط اخيرا تنفيذ تهديداتها، ففي شباط ٢٠١٢ اعلنت الوزارة ان شركة اكسون سيتم استبعادها عن جولة التراخيص الرابعة التي تشمل اثني عشر حقلا من حقول النفط والغاز المقرر عقدها في شهر نيسان. هذه هي المرة الاولى التي تقرر فيها بغداد مواجهة شركة من كبريات شركات النفط العالمية، اذ انها فعلت ذلك مع شركات اخرى لكن تلك الشركات لا ترقى الى مستوى شركة اكسون، مما قد ينعكس مردوده على الحكومة المركزية اذ انها قد تخسر نفوذها في هذا النزاع .

على مدى الاشهر الثلاثة الاخيرة، دخلت الحكومة العراقية وشركة اكسون في حرب كلامية حول عقد الشركة مع حكومة اقليم كردستان. وفي ت١ ٢٠١١ وقعت هذه الشركة الأجنبية صفقة مع الكرد للعمل في ستة مناطق نفطية وغازية، الا ان ذلك لم يعلن حتى شهر ت٢ ، وفور الاعلان عن ذلك استنكرت بغداد تلك الخطوة وشنت سلسلة هجمات على الشركة شملت مطالبتها بالاختيار ما بين العمل في شمال العراق او في جنوبه، و معاقبتها، والغاء عقدها في حقل غرب القرنة ١ في البصرة، كما هددت وزارة النفط باستبعاد الشركة من جولة التراخيص الرابعة التي ستقام في نيسان٢٠١٢ . خلال كل ذلك، رفضت الشركة الاستجابة علنيا لمطالب بغداد. كانت الحكومة العراقية تطالب دائما بضرورة مرور كافة العقود النفطية عن طريق وزارة النفط ، وصرحت بان العقود التي يتم توقيعها مع الكرد هي عقود غير قانونية، وكان نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني– الذي كان وزيرا للنفط في حكومة المالكي الاولى – هو من قاد تلك السياسة، حيث كان يصر دائما على سيطرة الحكومة المركزية على سياسة الطاقة في البلاد وهذا هو السبب في معارضتها لخطوة شركة اكسون .

اليوم تتخذ حكومة بغداد خطوتها التالية في هذه المواجهة. ففي ١٣ شباط اعلنت بانها ستنفذ تهديدها بعدم السماح لشركة اكسون بالمشاركة في مزاد ٢٠١٢ . كان هذا انقلابا للامور، لانه في ٩ شباط اعلنت التقارير ان اكسون لازالت في قائمة المشاركين في جولة التراخيص. وقبل ذلك التاريخ ابعدت وزارة النفط الشركة عن مصنع الحقن المائي في البصرة الذي كان سيخدم اغلبية حقول النفط هناك .

رسميا قالت الوزارة ان ذلك الاجراء لم يكن رد فعل لصفقة الشركة مع الكرد، لكن التوقيت يجعل الامر مشكوكا فيه . كل هذا يؤشر المرة الاولى التي تواجه فيها الحكومة العراقية شركة نفطية كبرى. قبل ذلك قامت الحكومة بوضع شركات طاقة اخرى في القائمة السوداء ومنعتها من العمل في جنوب العراق بسبب اتفاقها على العمل في كردستان، لكن اي منها لم تكن بحجم شركة اكسون .

ان موقف تصعيد المواجهة الذي تتخذه الحكومة العراقية تجاه شركة اكسون قد لا يعني دفع مستحقاتها وتسريحها عن العمل، اذ انها تطلب ملايين الدولارات عن عملها في حقل غرب القرنة ١ . ثم ان الشركة لا ترغب بنصوص صفقة الخدمة الفنية التي وقعتها اصلا مع وزارة النفط عام ٢٠٠٩ ، كما ان الخط الاحمر الذي وضعته الحكومة يتسبب بتعطيل كل الاعمال في البلاد .

صحيح ان اقليم كردستان ليس فيه نفس حجم النفط والغاز المتوفر في الجنوب، الا ان النصوص والعمل هناك والبيئة الامنة افضل بكثير. ربما لهذا السبب بقيت شركة اكسون ساكتة بشأن هذا الامر وفي نفس الوقت تقوم بارسال ممثلين عنها لاستطلاع الشمال . ببساطة فإن بيئة جنوب العراق قد لا تمنح شركة اكسون المكاسب التي تتمناها ولهذا السبب فانها ترغب بالتضحية بموقعها هناك والانتقال الى كردستان .

■ عن / أفكار عن العراق

تأكيدات بدخول القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة حيز التنفيذ

□ بغداد / متابعة المدى

قال عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري ان مشروع القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل للعاطلين عن العمل الذي صوت عليه البرلمان في كانون الثاني الماضي دخل حاليا حيز التنفيذ من قبل اللجنة المالية " . واضاف الجبوري لوكالة كل العراق[اين] : ان الحكومة ستدعم صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل بمبلغ ١٥٠ مليار دينار وسيوزع بالتساوي على جميع المحافظات ، مشيرا الى انه" سيعطي من ٥-١٥ مليون لكل مجموعة من العاطلين عن العمل وبدون فائدة والتقسيط سيكون بحسب القرض . وأوضح ان هذا المشروع جزء من الحلول التي وضعها البرلمان لتقليل اعداد العاطلين عن العمل وسيسهم ايضا من خلال صندوق الدعم بتحسين اوضاعهم" .

وكان مجلس النواب قد صوت في شهر كانون الثاني الماضي على مشروع قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل .

برلماني: الموازنات المالية يكتنفها بعد سياسي

□ بغداد / متابعة المدى

قال النائب جواد البزوني أن الموازنات المالية هي حل للخلافات والازمات السياسية بين الكتل وهناك مليارات الدولارات تصرف في كل سنة ومع ذلك فإن خط الفقر يصل الى ٤٠٪ في العراق .

واضاف البزوني لوكالة كل العراق(أين) : أن الموازنات تفتقر الى ابسط المقومات التي توفر حياة كريمة للمواطن العراق ، والى نقص المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية الكبرى والخدمية " مؤكدا أن اغلب الكتل السياسية تسعى الى مشاريع "تافهة" وصغيرة لا تخدم المواطن لتحصل منها على اكبر قدر من الاموال "على حد تعبيره" .

وأضاف إن اغلب المشاريع التي تصرف لها اموال تقدر بمليارات الدولارات هي مشاريع وهمية ، وحتى ان كانت حقيقة فأغلب الاموال تصرف في قضايا الفساد الاداري مبينا أن "هذه الموازنات الى اليوم لم تحل مشكلة البطالة التي تعاني منها فئة الشباب في توفير فرص عمل لهم.

يذكر أن الحكومة قد اقرت في اوائل كانون الاول الماضي ٢٠١١ موازنة عام ٢٠١٢ بقيمة أجمالية بلغت [١٠٠] مليار دولار، وهي أضخم موازنة في تاريخ العراق وسلمتها الى مجلس النواب للمصادقة عليها غير ان المجلس بسبب الخلافات بين الكتل السياسية لم يصادق عليها حتى الان مما ادى الى توقف الصرف في العديد من المشاريع وتذمر المحافظات من هذا التأخير.

وكانت اللجنة المالية في البرلمان اكدت قيامها باجراء تعديلات على مشروع قانون الموازنة واجراء مناقلات في جوانب اخرى حيث تم التركيز على بعض الجوانب التي لم تحسم لغاية الان وخاصة ما يتعلق بزيادة رواتب المتقاعدين والتوسع بالدرجات الوظيفية لعدد من الوزارات فضلا عن الاهتمام بشبكة الحماية الاجتماعية اضافة الى عدد من القضايا المهمة.

من جانب اخر اعلن رئيس مجلس النواب عن استضافة وزير المالية رافع العيساوي ورئيس ديوان الرقابة المالية وعدد من المختصين غدا السبت المقبل للاجابة على تساؤلات نواب البرلمان بشان الحسابات الختامية للسنوات السابقة .

مسؤول : جهات غير رسمية تعبث بسوق الاتصالات

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

برج اتصالات... ارشيف

كشف وزير الاتصالات محمد علاوي عن جهات غير رسمية عاملة بقطاع الاتصالات عابثة بالسوق عن طريق التحايل داعياً للدخول إلى القطاع بشكل شرعي وقانوني.

وقال علاوي بحسب بيان صادر عن الوزارة نقلته "السومرية نيوز" : هناك جهات غير رسمية تعمل في سوق الاتصالات عن طريق التحايل مبيناً أنها تستخدم أجهزة سيم بوكس ووحدات التراسل اي وان غير المعروف عملها بالقطاع .

وأضاف علاوي أن هذا الأمر سيعرض البلاد إلى خسائر كبيرة مشيراً إلى أن الوزارة وقعت عقداً مع شركة عالمية لمعالجة هذا التحايل".

وتعهد علاوي بـ"الكشف عن تلك الجهات في حال لم تتوقف عن العبث بسوق الاتصالات، ووضعها تحت طائلة المساءلة القانونية داعياً إلى الدخول بشكل شرعي وقانوني في هذا القطاع".

وأن قطاع الاتصالات في العراق تعرض إلى الانهيار في العام ٢٠٠٣، على اثر قيام القوات الأميركية قبيل اجتياحها البلاد بقصف عشرات المواقع والمباني التابعة لوزارة الاتصالات في بغداد وبقية المحافظات، كون منظومات الاتصالات العسكرية والأمنية كانت تعتمد في السابق على المنشآت والشبكات التابعة للوزارة، والتي قامت في السنوات السابقة بإعادة إعمار منشآتها وتطوير شبكاتها الأرضية لكن الخدمات التي توفرها لا تزال دون مستوى طموح المواطنين.